دعوات للتجمع أمام مجلس النواب

اللبنانيون يترقبون «إثنين الاستشارات»

جانب من التظاهرات اللبنانية

قوات الأمن تمنع المتظاهرين من الوصول إلى مجلس النواب

بيروت – «وكالات»: ينتظر اللبنانيون اليوم الإثنين، عسى رئيس الجمهورية ميشال عون، يلتزم بدعوة النواب في البرلمان إلى الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس للحكومة، إلا أن الخيارات ليست كثيرة، والمطروح اسم متعهد البناء سمير الخطيب، الذي اختاره عون ومعه «صهره» وزير الخارجية جبران باسيل واقنع فيه حزب الله.

ولكن، حساب الحقل ليس كحساب البيدر، كما يقول المثل اللبناني، فالحقل هو مكان زراعة القمح، والبيدر هو مكان تجميعه بعد حصده، وطرح اسم الخطيب الذي لاقى ترحيب القوى السياسية «الحقل»، وصل إلى الاستشارات من دون دعم سياسي فعلياً إلا عون وباسيل وصمت مريب من حزب الله الذي لا يتخلى عن تحالفه مع رئيس الجمهورية، ولذلك كان «البيدر» خاوياً من الدعم.

قبل أيام نشرت مجموعة من الشبان مشاهد فيديو لتظاهرة صغيرة أمام منزل الخطيب في بيروت، كانوا يحاولون بشعاراتهم ثنيه عن ترؤس حكومة عملها تغطية فساد السلطة بجميع مكوناتها، وفيها حزب الله وحلفائه بتهديداتهم المتواصلة للمتظاهرين الرافضين للفساد والهدر والانهيار، المهم، أن الشبان خلال التظاهرة تلقوا رداً واضحاً، حيث تساقط عليهم من المبنى الذي يسكنه الخطيب عدداً من بيض الدجاج، وهو إشارة إلى رفض الخطيب الاستماع لهم.

هذا الموقف الرافض للاستماع إلى الشارع رافقه أيضاً من الخطيب رفض للاستماع إلى سياسيين إخرين شركاء معه في المشاريع، أو المواقف السياسية أو حتى الصداقات العائلية. أول هذه الأصوات الرافضة جاء من رؤساء الحكومات السابقين، فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي وتمام سلام، الذين أعلنوا رفضهم خرق الدستور الذي يقوم به عون مع «صهره» باسيل وحزب الله، حيث اتفقوا مع الخطيب وطالبوا بقبوله رئيساً للحكومة قبل الاستشارات النيابية، وهو ممنوع منذ اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية قبل ثلاثة عقود، وفرض أن يقوم النواب بزيارة رئيس الجمهورية لإبلاغه الاسم الذي يوافقون على ترئيسه الحكومة، على أن يقوم الرئيس فقط بتحديد المرشح الحاصل على العدد الأكبر من أصوات البرلمانيين لتكليفه الرئاسة الثالثة.

الأمر الثاني، هو عدم إعلان سعد الحريري ولا كتلة تيار «المستقبل» دعمهما الرسمي والعلني لسمير الخطيب، كما حاول في البداية باسيل أن يوحي بعد لقائه الحريري. كذلك رفض باسيل التنازل عن مشاركته شخصياً في الحكومة، وهو الأمر الذي يصر عليه الحريري، والسبب أن وزير الخارجية مرتبط لصقاً بحزب الله، واسمه وارد أن يوضع في أي لحظة تحت العقوبات الأمريكية بسبب ملفات مالية لها علاقة بالحزب، ما يعني أزمة جديدة للحكومة لا يمكن التخلص منها.

في بعبدا «القصر الرئاسي اللبناني»، يقف عون مستاءً من بيان رؤساء الحكومات السابقين اللاذاعم للخطيب، ويتهم السنيورة بأنه مسؤول عن «فركشة» حكومة عهده التي يرى فيها المنقذ من الأزمات، فيما «صهره» باسيل يعتبر نفسه أكبر من القوى السياسية جميعاً – ما عدا حزب الله - ويحاول فرض ما يريده على الجميع، وجاءت زيارته الفاشلة إلى الفاتيكان، لتؤكد أن لا دور سياسي «مشرقي» له كما يدعي، ففي الحاضرة البابوية لم يوافق البابا فرنسيس على لقائه، رغم موقعه كوزير للخارجية إلا أنه لم يلتق سوى أمين سر الفاتيكان الكاردينال بيترو بارولين، وهو له دور رئيسي في روما، ولكنه ليس البابا فرنسيس.

أما الحريري، والذي صمت طويلاً عن قضايا التكليف، فحاول مع الفرنسيين الدعوة إلى لقاء لدعم لبنان في هذه المرحلة من الانهيار الاقتصادي والسياسي، وأرفق الدعوة بالطلب من عدد كبير من الدول، بتأمين اعتمادات للاستيراد بما يؤمن استمرارية الأمن الغذائي والمواد الأولية للإنتاج لمختلف القطاعات، فالحريري أكد من أن أي دعم مالي للبنان متوقف على قضايا عديدة، أبرزها وقف الفساد والهدر بإشراف دولي، والأهم إبعاد لبنان عن الأزمات الإقليمية مثل اليمن والعداق وسوريا.

أي وقف مشاركة حزب الله فيها، وكذلك مسألة الحدود البحرية مع إسرائيل، والتي كانت الولايات المتحدة تدير مفاوضات بين إسرائيل ولبنان حولها قبل أن يضع حزب الله عبر الحكومة في بيروت شروطاً تعجيزية على الموفد الأمريكي.

من ناحية أخرى أفادت «الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام» الرسمية أمس الأحد، بإطلاق دعوات للتجمع مساء اليوم أمام مجلس النواب، وذلك عشية انطلاق الاستشارات النيابية التي تهدف إلى تسمية رئيس وزراء يتولى مهمة تأليف حكومة جديدة.

وذكرت الوكالة أن عدداً من السيارات تجمعت على جسر الرينغ للانطلاق في موكب يجوب شوارع بيروت في إطار ما يسمى بـ «أحد الاستشارات». للتأكيد على أن الاستشارات النيابية يجب أن تكون للشعب وأن المطلوب تشكيل حكومة مستقلة من خارج المنظومة الحاكمة.

ودعا المشاركون في التجمع النواب إلى «الرضوخ لإرادة الناس واحترام تضحياتهم وتسمية شخصية مستقلة تحظى بثقتهم ورضاهم، والأهم تحمل خطة تجنبهم دفع ثمن الأزمة».

وكانت رئاسة الجمهورية اللبنانية حددت يوم الإثنين موعداً للاستشارات النيابية الملزمة لتسمية الرئيس المكلف بتشكيل حكومة جديدة.

وطبقاً للتقارير، يبقى اسم المهندس سمير الخطيب الأكثر احتمالية لتولي المهمة، إلا أن الأبواب تظل مفتوحة أمام كافة الاحتمالات.

وكانت الاحتجاجات بدأت في لبنان منتصف أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وفي نهاية الشهر نفسه، قدم رئيس الحكومة السابق سعد الحريري استقالته استجابة لرغبة المحتجين.

نائب رئيس البرلمان العربي: الشعب الليبي قادر على إيقاف اتفاقية السراج وأردوغان

النائب المصري سعد الجمال

«وكالات»: قال عضو مجلس النواب المصري ونائب رئيس البرلمان العربي اللواء سعد الجمال إن الشعب الليبي وحده القادر على مواجهة الاتفاقية الموقعة بين رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وأوضح الجمال أن البرلمان العربي لا يتدخل في الشأن الداخلي الليبي، وإنما يعارض الاتفاقية الموقعة بين السراج وأردوغان، حيث تخالف اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب، ولا يعطيه الحق في إبرام الاتفاقيات قبل موافقة مجلس النواب الليبي عليها.

وأشار البرلماني المصري إلى أن مصر تقدر جيداً مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولكنها أدانت تلك الواقعة باعتبارها جزء من الأزمة الليبية كدولة جوار لها، ومن الضروري الإعلان عن موقفها تجاه تلك الاتفاقية لما تحمله من تداعيات سلبية على الأمن القومي العربي.

وكان رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج وقع اتفاقية حول التعاون في المجال البحري مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل عدة أيام.

شقيق بوتفليقة يرفض الرد على أسئلة القاضي

الجزائر – «وكالات»: رفض سعيد بوتفليقة، شقيق ومستشار الرئيس الجزائري المخلوع عبد العزيز بوتفليقة، السبت، الرد على أسئلة قاضي محكمة سيدي امحمد في العاصمة الجزائرية، حول قضية التمويل الخفي للحملة الانتخابية للعهدة الخامسة لشقيقه.

ومثل سعيد بوتفليقة أمام القضاء بعدما طلب قاضي التحقيق بإحضاره من السجن العسكري بمدينة البليدة القريبة من العاصمة الجزائرية، حيث يقضي عقوبة السجن 15 عاماً بتهمة المساس بـ«أمن الدولة وسلطة الجيش»، للسماع لأقواله كشاهد في قضية التمويل الخفي للحملة الانتخابية لشقيقه.

وقد سأل القاضي سعيد بوتفليقة بعدما تحقق من هويته، قائلاً إن النيابة طلبت سماعه كشاهد بشأن أقوال المتهم علي حداد الذي كشف أنه هو (سعيد بوتفليقة)، هو من أمره بجمع الأموال من رجال الأعمال تحسباً للحملة الانتخابية، وهو أيضاً من أمره بنقل مبلغ من الأموال من مقر الحملة في حي حيدرة الراقي بالعاصمة الجزائرية إلى مقر شركته الخاصة.

وقد رفض سعيد بوتفليقة الرد على سؤوالي القاضي، الذي أمر بعد ذلك بإخراج بوتفليقة من قاعة المحكمة.

وهذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها سعيد بوتفليقة، منذ إحالته إلى القضاء العسكري في الرابع من مايو 2019.

مقتل 20 مدنياً بغارات روسية وسورية على إدلب

قصف روسي وسوري على إدلب

دمشق – «وكالات»: قتل 20 مدنياً، بينهم 8 أطفال، في قصف جوي شنته طائرات حربية روسية وسورية في محافظة إدلب في شمال غرب سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ومنذ أسابيع، تشهد محافظة إدلب، التي تم التوصل فيها قبل أشهر إلى اتفاق هدنة توقف بموجبه هجوم واسع لقوات النظام، اشتباكات وقصفاً ما أودى بعشرات الأشخاص من مدنيين ومقاتلين.

وأسفر قصف جوي روسي السبت، وفق المرصد، عن مقتل 9 مدنيين بينهم 3 أطفال في قرية بليون و 4 مدنيين بينهم طفل في قرية البارة في ريف إدلب الجنوبي.

واستهدفت قوات النظام، وفق المصدر ذاته، بالبراميل المتفجرة قرية إبديتا في جنوب إدلب مودية بـ5 مدنيين بينهم 3 أطفال، كما قتل طفل في غارة لقوات النظام في قرية في شرق المحافظة.

وأدى القصف المستمر إلى إصابة نحو 40 شخصاً بجروح.

وفي قرية البارة، شاهد مصور لفرانس برس متطوعين في الخوذ البيضاء (الدفاع المدني في مناطق سيطرة الفصائل المعارضة) ينتشلون ضحايا من مبنى مدمر بالكامل.

كما شاهد عاملي إغاثة ومدنياً ينقلون طفلتين ملأ الغبار الناتج من الدمار ثيابهما وشعرهما إلى سيارة إسعاف.

وتؤوي محافظة إدلب ومناطق محاذية لها في محافظات مجاورة نحو 3 ملايين نسمة نصفهم من النازحين، وتسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) على الجزء الأكبر منها وتنشط فيها أيضاً فصائل إسلامية ومعارضة أقل نفوذاً.

ونهاية أبريل بدأت قوات النظام السوري بدعم روسي عملية عسكرية سيطرت خلالها على مناطق عدة في ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الشمالي المجاور، قبل أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار برعاية روسية تركية في نهاية أغسطس.

وأسفر الهجوم خلال 4 أشهر عن مقتل نحو ألف مدني، وفق المرصد السوري، كما وثقت الأمم المتحدة نزوح أكثر من 400 ألف شخص إلى مناطق أكثر أمناً في المحافظة، وتحديداً قرب الحدود التركية.

ولم تخل الهدنة من اشتباكات متفرقة وغارات تشنها قوات النظام وحليفتها روسيا قتل جراءها أكثر من 200 مدني فضلاً عن مئات المقاتلين من الطرفين، بحسب حصيلة للمرصد، الذي أشار إلى تصعيد جديد في القصف بداية نوفمبر.

وفي أكتوبر أكد الرئيس السوري بشار الأسد، في زيارة هي الأولى له للمحافظة منذ اندلاع النزاع في العام 2011، أن معركة إدلب هي «الأساس» لحسم الحرب في سوريا.

ومنذ سيطرة الفصائل المقاتلة على كامل المحافظة في العام 2015، تصعد قوات النظام بدعم روسي قصفها للمحافظة أو تشن هجمات برية تنتهي عادة بالتوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار ترعاها روسيا وتركيا.

من جهة أخرى نفذ مسؤولون من قيادة مجموعة القوات العسكرية الروسية في سوريا، ومدير مركز التنسيق التركي، الجنرال أرهان أوزون، عملية تفتيش مشتركة على طريق السيارات «M-4»، المعروف بطريق حلب – الحسكة، كما ذكرت قناة روسيا أمس، الأحد.

وأوضحت وزارة الدفاع الروسية أن «كلا الجانبين أعربا عن ارتياحهما من سير تطبيق الاتفاقات، وأبديا ثقتهما بأن يؤدي العمل المشترك إلى إرساء الاستقرار في شمال سوريا».

من ناحية أخرى أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأحد، قصف الطيران الروسي عدة مناطق في محافظة إدلب، بينما «الضامن» التركي يولي اهتمامه لمنطقة شمال شرق سوريا، حيث تسبب بنزوح نحو 38 ألف شخص من مناطق «خفض التصعيد».

ولفت المرصد في بيان إلى تصاعد عملية سحب القوات من «M-4»، وحددوا مواقع إنشاء نقاط مراقبة الطريق للقوات السورية والتركية، كما تمت متابعة سير تفكيك الألغام في صوامع الحبوب في منطقتي عالية وتل تمر، إضافة إلى إطلاق محطة الكهرباء الفرعية في منطقة مخيم مبروك للنازحين الواقع شمالي سوريا بين مدينتي رأس العين وتل أبيض.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية أن «كلا الجانبين أعربا عن ارتياحهما من سير تطبيق الاتفاقات، وأبديا ثقتهما بأن يؤدي العمل المشترك إلى إرساء الاستقرار في شمال سوريا».

من ناحية أخرى أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأحد، قصف الطيران الروسي عدة مناطق في محافظة إدلب، بينما «الضامن» التركي يولي اهتمامه لمنطقة شمال شرق سوريا، حيث تسبب بنزوح نحو 38 ألف شخص من مناطق «خفض التصعيد».

ولفت المرصد في بيان إلى تصاعد في حركة النزوح خلال الأسبوع الفائت نتيجة القصف الجوي والبري المكثف عبر مئات الغارات والبراميل والقذائف الصاروخية والمدفعية فضلاً عن معارك الكر والفر جنوب شرق إدلب، حيث أجبر أكثر من 38 ألف مدني على النزوح من الريف الشرقي لمدينة معرة النعمان، القرى الممتدة من أم جلال حتى معصران ومن معرة النعمان حتى محيط أبو الضهور، بالإضافة لبلدات وقرى جبل الزاوية جنوب مدينة إدلب، وقرى واقعة شرق بلدة سراقب بالقطاع الشرقي من الريف الإدلبي.

ووفقاً لمصادر محلية، فإن بعض النازحين توجهوا إلى أعزاز والباب وعفرين بريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي، وبعضهم الآخر ذهب إلى مدينة إدلب وبلدات أرمناز وسرمين وسلقين وسرمدا والدانا وأطمة ومعرة مصرين ومخيمات واقعة عند الحدود مع لواء اسكندرون شمال إدلب، وسط ظروف إنسانية صعبة.